



إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع الدكتور ناصر القفارى

پدیدآورده (ها) : النجار، فتح الله

میان رشته ای :: المنهج :: پاییز 1381 - شماره 27

از 132 تا 145

آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/209151>

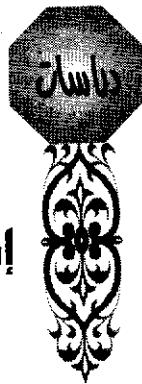
دانلود شده توسط : رسول جعفريان

تاریخ دانلود : 14/04/1395

مرکز تحقیقات کامپیوتوئی علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تأییفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتوئی علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانين و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور



إشكاليات حول التراث الشيعي الديني

وقفتان مع د. ناصر القفارى

د. فتح الله النجار*

تمهيد

في العقد الأخير من القرن العشرين، بُرِزَ في الأسواق كتاب يحمل عنوان «أصول مذهب الشيعة الإمامية الثانية عشرية»، من تأليف الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفارى، وقد استعرض المؤلف، في هذا الكتاب المكون من ثلاثة أجزاء، مجمل الموضوعات التي تخص الطائفة الشيعية على صعيد المعتقد، وعلى صعيد الفكر الشيعي عموماً، وسجّل فيه سلسلة من الانتقادات للفكر الشيعي، ليحوز الكتاب في النهاية على رعاية خاصة من بعض التيارات الإسلامية المعاصرة، أعني بها التيارات السلفية عموماً.

وقد كانت لنا وقفة مطولة مع مؤلف هذا الكتاب حول موضوع تحريف القرآن، في كتاب مستقل خصص لنقد المقولات التي أثارها في كتابه، وكشفنا هناك مدى التحامل واللامانة في تعاطيه مع المذهب الشيعي. وستحدث، هنا، عن مغالطتين وقع فيها الباحث المذكور، تخصّان قضياً تتعلق بالتراث الشيعي، وذلك لكي يطلع القارئ، عبر هذين الأنماذجين، على طبيعة الآليات التي استخدمها، وبعض ادعاءات الدكتور القفارى في هذا الكتاب تمثّل ضربة قاصمة وخاطيرة، فلا يتسرى للإنسان أن يمرّ بها من دون اعتناء أو أن يتتجاهلها من دون اهتمام، وذلك نظراً للآثار بالغة السوء التي تركها هذه الادعاءات في أذهان الآخرين.

ومن هذه الجهة، سوف أحاول معالجة ادعائين أثارهما القفارى، على سبيل الاختصار والإيجاز.

* باحث متخصص في العلوم القرآنية

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

الادعاء الأول: يقول الدكتور القفارى: «نحوت، في دراسة الموضوع، منحى علمياً تكشفت فيه معالم جديدة، ولعل من أبرزها... اكتشاف صلة شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهاج السنة بأكبر تحول في تقويم النصوص عندهم وتقسيمها إلى صحيح وضعيف وموثق...»^(١).

فهل صحيح أن التحول، في تقويم الشيعة للنصوص، كان مرتبطاً بابن تيمية وكتابه أو لا؟

الادعاء الثاني: وهو ادعاء كثيراً ما يكرره الدكتور القفارى في كتابه، ويتمثل في قوله: «... إن الشيعة يغيرون في كتب قدمائهم...»^(٢).

هل أن الشيعة غيرت فعلاً في كتب قدمائها مضيفة إليها، أو منقصة شيئاً مما فيها؟

تأثيرات ابن تيمية في الفكر الشيعي الحديثي

ونهدف، هنا، إلى دراسة كشف القفارى للصلة ما بين ابن تيمية و«منهاج السنة» وحدوث أكبر تحول في تقويم النصوص عند الشيعة، وتقسيمها إلى صحيح وضعيف وموثق.

قال الدكتور القفارى: «يلحظ أن بداية تقويم الشيعة للحديث وتقسيمه إلى صحيح وغيره قد كانت في القرن السابع، وجاءت متوافقةً مع حملة ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شُنَّ على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال.

إن التوافق الزمني بين رد ابن تيمية ووضعهم لهذا الاصطلاح قد يبني عن تأثيرهم بنقد ابن تيمية لهم؛ حيث اعترفوا «بأنَّ هذا الاصطلاح (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف) مستحدث من زمان العلامة»^(٣).

والعلامة، إذا أطلق في كتب الشيعة، يقصد به ابن المطهر الحلبي الذي رد عليه ابن تيمية، بل هناك ما يؤكّد الموضوع أكثر، وهو أن ابن المطهر الحلبي هذا هو - كما يقول صاحب الوفي -: «أول من اصطلاح على ذلك وسلك هذا المسلك»^(٤)، إذن لا يدل هذا على أن لابن تيمية و«منهاج السنة» أثراً في ذلك، وأن بدء ابن المطهر في وضع هذه المقاييس، للشيعة إنما هو بسبب النقد الموجه له من ابن تيمية؟^(٥).

لكن اكتشاف الدكتور القفارى هذا ليس سوى ادعاء موهوم، بعيد عن الأدلة والإثباتات، وليس له أساس عدا تلك الرغبة التي تشده الدكتور القفارى وباقى السلفيين نحو ابن تيمية.

إن الدليل الوحيد الذى يقدمه لنا الدكتور القفارى على ادعائه هذا هو التوافق الزمني ما بين ابن تيمية والعلامة الحلى (ت ٧٦٢ هـ ق)، وأن كتاب «منهج السنة» لابن تيمية هو نقد على كتاب «منهج الكرامة في معرفة الإمامة» الذى ألفه العلامة الحلى.

إننا نوافق الدكتور القفارى على مدعاه القائل: إنَّ ابن تيمية ترك أثره في العلامة الحلى نفسه عندما يُثبت أمامنا بالدليل:

أـ أن العلامة الحلى كان قدقرأ كتاب «منهج السنة» المخصص للرد على كتاب «منهج الكرامة في معرفة الإمامة» للعلامة الحلى نفسه.

بـ أن يكون العلامة الحلى قد استند، في كتابه «منهج الكرامة»، على الروايات الشيعية حتى يؤدى انتقاد ابن تيمية له إلى التفتیش عن مخلص يضع النصوص الروائية الشيعية في دائرة الميزان والمقياس.

جـ أن يثبت أن أول شخص ابتكر فكرة وضع المقاييس لروايات الشيعة هو العلامة الحلى، وأنه هو الذى قام بتقسيم هذه الروايات إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف.

هذا، ولكن إثبات هذه القضايا الثلاث أمرٌ غير ممكن، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: كأنَّ الدكتور القفارى يغفل أو يتغافل عن أن الكتب السننية - وبقطع النظر عن الكتب الشيعية - قد ذكرت أنَّ كتاب: «منهج السنة» لابن تيمية لم يتعرض للردة من طرف العلامة الحلى، وأنه بمجرد أن لاحظ العلامة الحلى عنوان كتاب ابن تيمية: «منهج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدريّة»، قال: «لو كان يفهم ما أقول أجته»^(٦)، وذلك كنایة عن أن الشيعة لم تكن قدرية في يوم من الأيام، أي أن العلامة الحلى كان يريد القول: إنَّ عنوان كتاب: «منهج السنة» الذي يقدم الشيعة على أنهم قدريون يدلّ على أن ابن تيمية لم يفهم حتى الآن المعتقدات الشيعية، ولم يتعقّلها جيداً حتى يُقدم على توجيهه نقد لها أو رد عليها.

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديسي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

وبناءً عليه، فإننا نسأل الدكتور القفارى: إن الكتاب الذى لم يقرأه العلامة الحلى على الإطلاق، كيف يمكن أن يقع تحت تأثيرات مؤلفه حتى يكون ذلك باعثاً له على تأسيس تقسيم جديد لروايات الشيعة يضعها تحت أقسام أربعة؟

ثانياً: على تقدير قراءة العلامة الحلى الانتقادات التي وجهها ابن تيمية له، في كتاب: «منهاج السنة»، فإنَّ ابن تيمية نفسه لم يتمسك في نقهء هذا الكتاب: «منهاج الكرامة» بروايات الشيعة أبداً، حتى يقع العلامة الحلى تحت تأثير ابن تيمية في هذه الردود ليُضع على أساس من ذلك مقاييس يُخضع لها الروايات الشيعية في ما بعد، ولبيقى مصوناً من تلك الهجمات التي قام بها ابن تيمية عليه، بل إنَّ كافة روايات العلامة الحلى التي استند إليها إنما هي من كتب أهل السنة، فابن تيمية نفسه - كما يقول ابن حجر - هو الذي رد الكثير من الروايات السننية المعترض بها في أوساط أهل السنة والتي شكلت معتمدأً للعلامة الحلى لإثبات الأفكار الشيعية، وقد وجَّه ابن تيمية إهانات كثيرة جداً إلى العلامة الحلى، وببلغ به الأمر أن تعرَّض للإمام علي عليه السلام نفسه^(٧).

ثالثاً: لقد وقع خلاف بين علماء الإمامية حول تحديد الشخصية الأولى التي قامت بتقسيم الأحاديث إلى أقسام أربعة، وهو ما بعث بعض العلماء للوقوف موقف الشك والتردد، وكان السؤال: هل أنَّ من قام بذلك هو أحمد بن طاووس أستاذ العلامة الحلى أو أنه العلامة الحلى نفسه؟^(٨) ويضم المحدث الحر العاملي (م ١١٠٤ هـ ق) نفسه إلى هذه الفئة - أي المترددين - قائلاً: «إنَّ هذا الاصطلاح مستحدث في زمن العلامة أو شيخه أحمد بن طاووس كما هو المعلوم»^(٩)، وأنتم تلاحظون أنَّ الدكتور القفارى قد استند إلى هذه العبارة نفسها لإثبات مدعياته، بيد أنه - ومع الأسف - قام بحذف الفقرة التي تقول: «أو شيخه ابن طاووس»، ظاناً أنه بهذا التقطيع لكلمات الحر العاملي يمكنه أن يبلغ ذاك الكشف المبتكر الذي ادعاه.

كما أنَّ الدكتور القفارى قد أقدم على هذه الخيانة العلمية التي فعلها في عبارة الحر العاملي بقطعه النص ليستخرج منها بعد ذلك ما استتجه قائلاً: «وكان... رواياتهم (أي الشيعة) كانت بلا زمام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك،

فاتجهوا حيئذ لذكر الإسناد...»^(١٠)، وهي نتيجة كاذبة نجمت عن ذاك التقطيع القبيح^(١١).

هل مورست عمليات تحرير للتراث الشيعي من قبل الشيعة أنفسهم؟

يقول الدكتور القفارى، في ما يتعلق بكتاب: «من لا يحضره الفقيه»: «زادوا في روایات کتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه أكثر من الضعف، كما سيأتي في فصل اعتقادهم في السنة»^(١٢).

إن كتاب القفارى بين أيدينا، وها هو الفصل المعنون بـ«اعتقادهم في السنة» لا نجد فيه عيناً ولا أثراً لهذا البحث، بل ولا نجد ذلك في أي فصل آخر، ومن ثم فلا نجد ما يدفعنا للبحث في رد هذا الادعاء الذي أقامه القفارى^(١٣).

أما في ما يتعلق بالكتب الأخرى، فيكتب قائلاً: «إن كتبهم الأربعة الأولى (أي الكافي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) لم تخل من دس وزيادة، وأية ذلك أن تهذيب الأحكام للطوسى بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حدثاً، كما ذكر آغا بزرگ الطهراني في «الذریعة» ومحسن العاملی في «أعيان الشیعه» وغيرهما من شيوخهم المعاصرین، في حين أن الشیخ الطوسى نفسه صرّح، في كتابه: «عدة الأصول»، بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)، ومعنى ذلك أنها لا تصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقصى الأحوال، فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟! الدليل المادي الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة - وهو أحد كتب الكافى التي تضم مجموعة من الأبواب وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث - هل هو تأليف الكليني أم مزيد في ما بعد على كتابه الكافى، فكأن أمر الزيادة شيء طبيعى ووارد في كل حال».

«بل الأمر أخطر من ذلك، فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر الكركي العاملی (م ١٠٧٦ هـ ق) قال: إن كتاب الكافى خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة، بينما نرى شيخهم الطوسى (م ٣٦٠ هـ ق) هكذا في كتاب

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

القفارى ، والصحيح ٤٦٠ هـ ق) يقول: كتاب الكافى مشتمل على ثلاثين كتاباً أخبرنا بجمع رواياته الشيخ

«فهل زيد على الكافى للكليني ، في ما بين القرن الخامس والحادي عشر عشرون كتاباً ، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب ، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمراً طبيعياً ، فمن كذب على رسول الله والصحابة والقراة فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه ... وشهاده هذا الباب كثيرة»^(١٤) .

نقد الشواهد التي ذكرها الدكتور القفارى

أولاً: لنفرض المحال أن الدكتور القفارى كان مصيباً في دعوى التحريف هذه ، فهي مرتبطة بكتابين من الكتب الأربع ، وهما: التهذيب والكافى ، إذن فلماذا يعمّم القفارى حكمه مدعياً شمول التغيير الكتب الأربع قائلاً: «إن كتبهم الأربع الأولى لم تخل من دس وزيادة»؟!

ثانياً: إن قول الدكتور القفارى: «إن الشيخ الطوسي نفسه صرّح ، في كتابه: عدة الأصول ، بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)» ، مستنبطاً عقب ذلك أنه «زيد على كتاب التهذيب أكثر منضعف في العصور المختلفة» ، هذا القول هو من أساسه نتيجة عملية خيانة علمية تورط فيها القفارى ، فنص عبارة الشيخ الطوسي في «عدة الأصول» ليس كذلك ، بل هو على الشكل الآتي: «وقد ذكرت ما ورد عنهم ~~فيه~~ من الأحاديث المختلفة التي تختص بالفقه في كتابي المعروف بـ «الاستبصار» وفي كتاب «تهذيب الأحكام» ما يزيد على خمسة آلاف حديث»^(١٥) .

وبناءً عليه ، فإن كلام الشيخ الطوسي إنما يتعرض لبيان كمية الأخبار المختلفة (أي الأحاديث المتعارضة) في كتابي تهذيب الأحكام والاستبصار ، ولا علاقة لكلامه بحجم الأحاديث الواردة في هذين الكتابين معاً^(١٦) ، وهنا نجدد مرة أخرى سؤالنا للدكتور القفارى: لماذا لا تراعي أيها الدكتور الأمانة العلمية؟ ولماذا حذفت عبارة «الأحاديث المختلفة» ، ووضعت مكانها عبارة «أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠) ... هل هذه طريقة علمية ودفاع عن الدين؟!

ثالثاً: إن كتاب «الروضه من الكافى» ، من وجهة نظر علماء الإمامية ، من

تألیفات ثقة الإسلام أبي جعفر الكليني رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ، والشخص الوحيد الذي أثار الشك ووقف موقف المتردد من هذا الأمر هو «خليل بن الغازى القزويني» (م ١٠٨٩ هـ ق)، بل إنه لم يشكك في أصل كون كتاب الروضة من تأليفات الكليني، وإنما تردد في كونه جزءاً من كتاب الكافي أم لا، أي أنه تردد في كونه كتاباً مستقلاً أو جزءاً من الكافي.

يقول القزويني، في هذا الصدد، في شرحه على الكافي، ما معربه: «اشتمل كتاب الكافي ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافي فحيث ذُكرتْ يكون كتاب الكافي أربعة وثلاثين كتاباً»^(١٨).

وهنا نسأل الدكتور الغفارى، على سبيل فرض المحال: لو فرضنا أن شخصاً واحداً أثار تشكيكاً في صحة نسبة كتاب الروضة إلى الكليني، فهل يتحقق لنا سوق الكلام مساقاً عاماً، والقول: إنهم «ترأهوا اختلقوه هل كتاب الروضة من تأليف الكليني... فكان أمر الزيادة شيء طبيعى ووارد فى كل حال»، فهل هذا الحكم حكم عادل؟!

ومن المفيد، هنا، استحضار ما ذكره الدكتور حسين علي محفوظ^(١٩) عن الموضوع في ما كتبه استجابة للفاضل علي أكبر الغفارى محقق كتاب الكافي: «وقد سألتني عن الروضة... أقول: صنف الكليني رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ كتاب (الكافى) في الأصول والفقه... ولما أكمل الكليني كتابه هذا، وأتمَّ ردَّ موادَه إلى فصولها، بقيتْ عنده زيادات كثيرة من خطب أهل البيت ورسائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم وأبواب العلم، مما لا ينبغي تركه، فألفَ هذا المجموع الآنف، وسماه «الروضة» لأن الروضة منبت أنواع الشمار ومعدن ألوان الزهر...»^(٢٠).

رابعاً: إن كتاب الكافي كتاب معروف من زمن الكليني إلى عصرنا الراهن، وهو كتاب متصل بالإسناد والرواية مع تغير الأزمان وتبدل الدهور والأيام، وقد كان شيوخ أهل عصره يقرؤونه عليه ويرروننه عنه سمعاً وإجازة، قال التجاشي: «... جماعة من أصحابنا يقرؤون كتاب الكافي على (תלמידيه) أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب»^(٢١)، وروى هذا الكتاب جماعة من أفضل علماء الشيعة.

ومن رواته من الأقدمين أبو جعفر الصدوق^(٢٢) (م ٣٨١ هـ ق)، والشيخ

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفاري

المفيد^(٢٣) (م ٤١٣ هـ ق)، والسيد المرتضى^(٢٤) (م ٤٣٦ هـ ق)، وأبو العباس أحمد بن علي النجاشي^(٢٥) (م ٤٥٠ هـ ق)، وشيخ الطائفة الطوسي^(٢٦) (م ٤٦٠ هـ ق) وغيرهم. وممّن روى عن الكافي من أهل السنة عبد الكريم الشهريستاني^(٢٧) (م ٥٤٨ هـ ق.) في تفسيره وغيره من العلماء.

أما ما نسبه إلى السيد حسين بن السيد حيدر الكركي العاملي (م ١٠٧٦ هـ ق) من قوله: «إن كتاب الكافي خمسون كتاباً...»: فهو - بالتأكيد - إما من سهو القلم، أو اشتباه من النسخ، أو على أبعد التقاضير حساب من جانب السيد الكركي يجعل فيه بعض الأبواب أبواباً مستقلة، ودليلنا على هذا الأمر هو:

أ - لم يقل أحدٌ من علماء الإمامية: إنَّ كتاب الكافي مشتمل على خمسين كتاباً، فها هم علماء الإمامية وكبارهم من القدماء والمتآخرین حتى من كان منهم معاصرًا للسيد الكركي، وحتى أولئك الذين أتوا على سرد فهرس كتاب الكافي بشكل مفصل^(٢٩)، لم يذكر أحدٌ منهم على الإطلاق أمراً من هذا القبيل، وهو أن كتاب الكافي مكون من خمسين كتاباً.

ب - إن كتاب الكافي موجود في أيدينا اليوم، وقد تم تحقيقه وطباعته لمرات كثيرة، وعليه بإمكاننا نحن والدكتور القفاري حساب عدد كتبه، هل هي فعلاً خمسون كتاباً أو لا؟ وعليه، إنه لأمر مثير للعجب والاستغراب أن يكون كتاب «الكافي» أحد المصادر التي اعتمدتها الدكتور القفاري في دراساته، والتي رجع إليها في تحقيقاته مرّات ومرّات ناقلاً عنها العديد من الروايات، أفشل كان هذا الكتاب - والسؤال موجه إلى الدكتور القفاري - مؤلفاً من خمسين كتاباً؟ هلاً حسبيها بنفسه ليتأكد من هذا الأمر؟

كانَ الدكتور القفاري ملتفت إلى هذا الحكم غير العادل الذي يصدره في هذا الموضوع، وهو، لكي يقنع قارئه، يكتب في خاتمة أدّعائه هذا: «وشواهد هذا الباب كثيرة»^(٣٠)، فأية شواهد هذه؟ ولماذا لم يأت على ذكرها في كتابه؟

إننا نطالبه بالإثبات بشاهد على هذا الادعاء الذي تقدم به، وأن يذكر لنا أسماء تلك الكتب العشرين التي تمت إضافتها إلى «الكافي» نفسه، وتحديد مواضعها من

الكتاب مهما كانت، بل إذا أمكنه أن يأتيها برواية واحدة في المصادر الشيعية أو السننية منقوله عن كتاب «الكافي» من دون أن تكون هذه الرواية موجودة في كتاب «الكافي» الذي بأيدينا، فهذا أمر جيد يمكنه من القول: إن هذه الرواية جزء من تلك الكتب العشرين التي أسقطت من كتاب الكافي !!

جدلٌ واعتراف بوقوع التغيير في التراث العددي الشيعي

إن الغرض الذي ابتغاه القفارى وسعى إليه عبر إثباته وجود دسٍ وزيادة في الكتب الشيعية الأربع الأولى - وهو أمر لم يوفق فيه - هو محاولة تغطية الضعف الذي اشتمل الكتب السنوية الكبيرة، وهي كتب سبق أن اعترف بعضهم بأنها لم تخل من الدس والزيادة، وهنا نكتفي بذكر بعض الأمثلة على هذا الأمر:

أ - اختلاف روایات الموطأ لمالك بن أنس^(٣١)

قالوا: «روي عن مالك روایات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب ، وتحتفل في عدد الأحاديث حتى بلغت هذه الروایات عشرين نسخة ، وبعضهم قال : إنها ثلاثون»^(٣٢).

وقالوا أيضاً: «وَبَيْنَ الرِّوَايَاتِ اخْتِلَافٌ كَبِيرٌ، مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَنَفْصَانٍ، وَمِنْ أَكْبَرِهَا وَأَكْثُرُهَا زِيَادَاتٌ رِوَايَةُ أَبِي مَصْعُبٍ، قَالَ أَبْنُ حَزْمٍ: فِي رِوَايَةِ أَبِي مَصْعُبٍ زِيَادَةٌ عَلَى سَائِرِ الْمَوْطَآتِ نَحْوَ مِئَةِ حَدِيثٍ، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ يَسِيرَةٌ زِيَادَةٌ عَلَى الْمَوْطَآتِ»^(٣٣).

ب - اختلاف روایات صحيح البخاري

قال ابن الصلاح في عدد أحاديث صحيح البخاري: «سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث»^(٣٤)، وقال ابن خلدون في المقدمة: إنها ٩٢٠٠ تسعه آلاف ومئتان^(٣٥)، وتبعه ابن حجر، قال في «كشف الظنون» عن ابن حجر: «وجملة ما فيه بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، خارجاً عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين»^(٣٦).

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

وقد حرّره في مقدمة كتاب «فتح الباري»: «إن عدّة ما في البخاري من المتن الموصولة بلا تكرار ٢٦٠٢ ، (ألفان وستمائة وحديشان)، ومن المتن المعلقة المرفوعة ١٥٩ ، (مئة وتسعة وخمسون)، فمجموع ذلك ٢٧٦١ (ألفان وسبعمائة وواحد وستون)^(٣٧) ، وقال في شرح البخاري: إن عدّته على التحرير ٢٥١٣ حديثاً! (ألفان وخمسة وثلاثة عشر)^(٣٨) .

وفي كتاب «شروط الأئمة الخمسة» قال: «عدد أحاديث البخاري يزيد، في رواية الفربيري، على عدده في رواية إبراهيم بن معقل النسفي بمئتين، ويزيد عدد النسفي على عدد حماد بن شاكر النسفي بمئة كما ذكره العراقي»^(٣٩) .

وقالوا: مات البخاري قبل أن يتم تبييض كتابه، قال أبو الوليد الباقي: ويدل عليه اختلاف رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشهيemi ورواية أبي زيد المروزي مختلقة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه، وبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث^(٤٠) .

واعترف بعض أهل السنة كابن قتيبة^(٤١) والألوسي^(٤٢) بوجود الدس والزيادة في مسند أحمد وغيره.

الهوامش:

- (١) أصول مذهب الشيعة، ج ١، ص ١٤.
- (٢) أصول مذهب الشيعة، ص ٢٩١، وانظر أيضاً، ص ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٢٩١ و ٢٩٤ و
- (٣) عن وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ١٠٢.
- (٤) عن الواقي، المقدمة الثانية: ١، ص ١١.
- (٥) أصول مذهب الشيعة، ص ٣٨٥.
- (٦) لسان الميزان، الجزء الثاني، ص ٥٨٧، رقم الترجمة: ٢٨٤١، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٧١، رقم الترجمة ١٦١٨، قال في الدرر الكامنة: ولما وصل إليه كتاب ابن تيمية في الرد عليه كتب أبياتاً أولها:

لو كنت تعلم كل ما علم الورى طرأ لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت: إنَّ جمِيعَ من يهوى خلاف هواك ليس بعالم
(٧) قال ابن حجر في ترجمة ابن المظہر الحلي: «طالعت الرد المذكور - أي رسالة منهاج السنة
لابن تيمية - فوجده... كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن
المظہر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهیات، لكنه في رده كثيراً من
الأحادیث الجیاد... وكم من مبالغة لتوهین کلام الرافضی أدته أحياناً على تنفیص
علي عَلَیْکُمْ»، لسان الميزان، ج ٧، ص ٥٢٠، رقم الترجمة ٩٤٦٥.

وقال السيد محسن الأمین في تعليقه على کلام ابن حجر: «... فهو قد أنصف بعض
الإنصاف في قوله: إن ابن تيمية تحامل في مواضع، ورد أحاديث موجودة بأنها مختلفة،
لكنه ما أنصف في قوله إنها ضعيفة، فإن فيها المتواتر والمستفيض، وما روتة الثقات
وأودعته في كتبها الرواية، انظر أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٣٩٨.
وأكفي هنا بذكر هذا المثال فإنه يكفي.

بناء عليه، فالحق هو أن حق ابن تيمية على السلفيين هو في أنه يمكنهم من رد الأحادیث
الجياد وإبطالها، وأن يعملوا على استخدام تلك المبالغات في الفحش والإهانات والسباب
أكثر فأكثر، كما هو الحال مع الدكتور القفاری مع الأسف وأخرين تعلموا من ابن تيمية هذا
الدرس جيداً.

(٨) انظر: معالم الدين وملاد المجتهدین، ص ٢١٦ وما بعدها، وكذلك تلخيص مقباس
الهداية، ص ٢٣، وأيضاً منتقى الجمان في الأحادیث الصاحب والحسان، ج ١، ص ٤،
ويرى بعضهم أن هذه المصطلحات كانت موجودة في أوساط المتقدين ولو بشكل آخر،
ومن هذه الجهة كان القدماء يقولون: لفلان كتاب صحيح، أو «أجمعـت العصابة على

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

- تصحيح ما يصح عن «فلان»، أو «فلان ضعيف»، وضعيف الحديث ونحو ذلك، راجع تلخيص مقابس الهدایة، ص ٢٤، ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة تعلیقات محمد إسماعيل الخواجوئی (م ١١٧٣ هـ) على مشرق الشمسمین للشيخ البهائی، ص ٣١ - ٣٣ .
- (٩) وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٩٦ و ١٠٢ .
- (١٠) أصول مذهب الشيعة، ص ٣٨٥ .
- (١١) ذلك أن الحر العاملی لم يقل أبداً إن روایات الشيعة كانت بلا زمام ولا خطام ما قبل هذا الاصطلاح الجديد، بل - وفقاً لمشیره الأخباري - قائل بصحّة (بالمعنى القديم لهذا المصطلح) الروایات المدونة في كتابه وسائل الشيعة، وقد استفاد منها وتحدث عن هذا الموضوع بالتفصیل، راجع وسائل الشيعة، ص ٩٦ وما بعدها.
- (١٢) أصول مذهب الشيعة، ص ٢٨٩ .
- (١٣) نعم، إن للقفاری الكثير من هذه الإحالات التي لا اسم لها ولا عنوان، ومنها، على سبيل المثال، قوله: «إن مسألة الإسناد عندهم قد وجدت بعض القراءن - كما سیأني - التي تدل على أنها صنعت متأخرة كما أن من أساليبهم وضع الأسانید الصحيحة لمتون مکذوبة»، أصول مذهب الشيعة، ص ٢٢٦ ، وهذا الادعاء الذي يحيل إليه القفاری بقوله (كما سیأني) لم يتعرض له في أي مكان من كتابه حتى نبحث عنه ونحلله.
- (١٤) أصول مذهب الشيعة، ص ٢٦٠ و ٢٦١ .
- (١٥) عنة الأصول، ج ١ ، ص ١٣٧ ، قال الشيخ الطوسي، لدى بيانه أدلة جواز العمل بخبر الواحد: «ومنها... ما ظهر بين الفرق المحققة من الاختلاف الصادر عن العمل بتلك الأخبار المختلفة... يبني أحدهم بما لا يبني به صاحبه ووجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم لم يقطع أحد منهم موالاة صاحبه ولم ينته إلى تضليله... وفي ذلك دليل على جواز العمل بما عملوا به الأخبار». ثم تعرض الشيخ لكمية الأخبار المختلفة (أي المتعارضة) ليقول: «وقد ذكرت ما ورد عنهم ~~غيرهم~~ من الأحاديث المختلفة... ما يزيد على خمسة آلاف حديث».
- (١٦) إن عدد روایات كتاب «تهذیب الأحكام» هو ما ذكره آغا بزرگ الطهرانی والسيد محسن الأمین العاملی، وهو ما يقارب (١٣٩٥٠)، من بينها حوالي (٥٠٠٠) حديث من الأخبار المتعارضة، وقد أفرد الشيخ الطوسي لهذه الأخبار كتاباً مستقلاً أسماه «الاستبصار في ما اختلف من الأخبار»، محاولاً في هذا الكتاب إزاحة شبح التعارض عنها وتقدیم توفیقات في ما بينها وفقاً للقواعد المقررة في علم أصول الفقه، ويصرح الشيخ الطوسي في مقدمة الاستبصار (١: ٢ - ٣) وفي آخره بعدد تلك الروایات المختلفة ويقول: «أبواب الكتاب تسعمئة وخمسة وعشرون باباً تشتمل على خمسة آلاف وخمسمئة وأحد عشر حديثاً حصرتها لثلا يقع فيها زيادة أو نقصان» انظر: الاستبصار، ج ٤ ، ص ٣٤٣ .
- والامر المثير للدهشة والتعجب، هو إقرار الدكتور القفاری نفسه - في موضع آخر من

- كتابه (ص ٣٥٩) - بأنه رأى كتاب الاستبصار ومقدمته وعلى أساس من ذلك يكتب: «وهو أي كتاب الاستبصار» لا يعدو أن يكون اختصاراً لكتاب تهذيب الأحكام للطوسى، كما صرَّح بذلك الطوسى في مقدمة الاستبصار، ومع أن الدكتور القفارى قد رأى عبارة الشيخ الطوسى نفسها وفهمها واعياً أن كتاب الاستبصار كما يفيده اسمه مخصص للبحث فى الأخبار المتعارضة، لكنه هنا يرتكب خيانة علمية جديدة بحذفه عبارة «الأحاديث المختلفة» من كلام الشيخ الطوسى.
- (١٧) منهم أبو العباس أحمد بن علي النجاشي (م ٤٤٠ هـ ق) في رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٩١، وشيخ الطائفة الطوسى (م ٤٤٦ هـ ق) في الفهرست، ص ١٦٥ وغيرهما.
- (١٨) الصافى، شرح الكافي، الملا خليل القزوينى، ص ٣١.
- (١٩) كتب مقدمة قيمة علمية على الكافي ومؤلفه ثقة الإسلام الشيخ محمد بن يعقوب الكليني الرازى، انظر مقدمة كتاب الكافي، بقلم الدكتور حسين علي محفوظ.
- (٢٠) مقدمة الروضۃ من الكافي، تصحيح علي أكبر الغفارى، ص ٩ و ١٠.
- (٢١) رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٩١.
- (٢٢) من لا يحضره الفقيه، ج ٤، الباب ٩٩، ص ١٥١، والباب ١١٥، ص ١٦٥.
- (٢٣) تفصيل وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥١٩ (من الطبعة المكونة من عشرين مجلداً).
- (٢٤) رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٩.
- (٢٥) رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٩١.
- (٢٦) تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٨٠، والاستبصار، ج ٢، ص ٣٥٣، وخلاصة الأقوال، ص ١٣٦.
- (٢٧) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، مخطوط، الورقة ٢ (ب) و ٢٩ (ب)، والمطبوع، ج ١، ص ٧٠ و ٨٩.
- (٢٨) انظر مقدمة الكافي للدكتور حسين علي محفوظ.
- (٢٩) انظر رجال النجاشي لأبي العباس النجاشي (م ٤٤٠ هـ ق) ج ٢، ص ٢٩١، والفهرست للشيخ الطوسى (م ٤٤٠ هـ ق) ص ١٦٥، ومعالم العلماء لابن شهرآشوب (م ٥٨٨ هـ ق) ص ٩٩، وذكرى الشيعة في أحكام الشريعة لأبي عبد الله محمد بن مكي الشهيد الأول (م ٧٨٤ هـ ق) ص ٦، ووصول الأخبار إلى أصول الأخبار للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملى (م ٩٨٤ هـ ق) ومشرق الشمسين واسكير السعادتين لشيخ الإسلام بهاء الدين محمد بن الحسين العاملى (م ١٠٣٠ هـ ق) ص ١٠٢ - ١٠٤، وهكذا عدد كتب الكافي الموجودة في شروحه كشرح الجامع لمحمد صالح المازندرانى (م ١٠٨٠ هـ ق) والصافى في شرح أصول الكافي للملأ خليل بن الغازى القزوينى (م ١٠٨٩ هـ ق) ص ٣١، ومرأة العقول في شرح أخبار آل الرسول لمحمد باقر المجلسى (م ١١١٠ هـ ق) ...
- (٣٠) أصول مذهب الشيعة، ص ٣٦١.

● إشكاليات حول التراث الشيعي الحديثي، وفتنان مع د. ناصر القفارى

(٣١) وهو عند الشافعى أصح الكتب بعد كتاب الله، وأطلق جماعة على الموطأ اسم الصحيح، راجع شرح الزرقانى على الموطأ، ج ١، ص ٩، وتنوير الحالك، ص ٨.

(٣٢) شرح الزرقانى على الموطأ، ج ١، ص ٧، وفيه: «عن ابن الهيثم أنه خمسة حديث... وعن الكيلهارسي أنه سبعمئة، وعن سليمان بن بلال أنه ألف ونيف، وعن أبي بكر الأبهري المسند منها ستمائة حديث، وعن الغافقى مسند الموطأ ستمائة حديث وستة وستون».

(٣٣) أصوات على السنة المحمدية، ص ٣١٢، هذا، وقال أحمد أمين في سبب هذا الاختلاف: «إن مالكًا لم ينته من نسخة يخلفها ويقف عندها، بل قد كان دائم التغيير فيها... وحذف ما لم يثبت صحته منها، فالذين سمعوا الموطأ سمعوه من مالك في أزمان مختلفة...» انظر ضحي الإسلام، ج ٢، ص ٢١٥.

وهذا التعليل ضعيف لا محالة؛ ذلك أنه لو كان صحيحًا لكان لا بد من أن يكون عدد روایات الموطأ برواية أبي مصعب أقل من الآخرين، لأن أبو مصعب كان آخر من روی الموطأ عن مالك لصغر سنّه، وعاش بعد مالك ٦٣ سنة، والحال أن الأمر على العكس من ذلك تماماً، وكما قال ابن حزم: في رواية أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث.

(٣٤) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص ٢٣.

(٣٥) مقدمة ابن خلدون، ج ٣، ص ١٠٣٩.

(٣٦) كشف الظنون، ج ١، ص ٥٤٤.

(٣٧) مقدمة فتح الساري، ص ٤٧٧.

(٣٨) آخر كتاب التوحيد، ج ١، ص ٧٠.

(٣٩) ص ٥٨ نقلًا عن أصوات على السنة المحمدية، ص ٣٢٢.

(٤٠) فتح الباري، ج ١، ص ٥.

(٤١) عن أصوات على السنة المحمدية، ص ٣٤٧.

(٤٢) روح المعانى، ج ١٢، ص ٢١٦.

